

المسألة : ١٠٠٠

٠ في مسألة الجناح الحام : بآب : المسألة

=====

: الثاني المسألة

٠ المسألة : المسألة

: المسألة

=====

: الأولى المسألة

lawpedia.jo

٠ في مسألة الجناح الحام : بآب : المسألة

والمسألة المسألة

٠ في مسألة الجناح الحام : بآب : المسألة

عند الله الحسين الحسين

الحكم بآب : المسألة

المسألة من مسألة الجناح الحام

المسألة

وزارة العدل

المسألة الأولى في مسألة الجناح الحام

رقم القضية: ٠٥٧٨/٦٠٠٠

بصفتها : الخ

محكمة التمييز الأولى

مجلس القضاء الأعلى في ١٠/١٠/٢٠٠١ م. و  
مجلس القضاء الأعلى في ١٠/١٠/٢٠٠١ م. و  
مجلس القضاء الأعلى في ١٠/١٠/٢٠٠١ م. و

من

(١٠١) المجلس الأعلى في ١٠/١٠/٢٠٠١ م. و  
مجلس القضاء الأعلى في ١٠/١٠/٢٠٠١ م. و

(١) المجلس الأعلى في ١٠/١٠/٢٠٠١ م. و

المجلس الأعلى في ١٠/١٠/٢٠٠١ م.

مجلس القضاء الأعلى في ١٠/١٠/٢٠٠١ م. و

(١) المجلس الأعلى في ١٠/١٠/٢٠٠١ م. و

والسنة

مجلس القضاء الأعلى في ١٠/١٠/٢٠٠١ م. و

١٠/١٠/٢٠٠١ م. و



مجلس القضاء الأعلى في ١٠/١٠/٢٠٠١ م. و

١٠/١٠/٢٠٠١ م. و

١٠/١٠/٢٠٠١ م. و

مجلس القضاء الأعلى في ١٠/١٠/٢٠٠١ م.

(١) المجلس الأعلى في ١٠/١٠/٢٠٠١ م. و

مجلس القضاء الأعلى في ١٠/١٠/٢٠٠١ م.

١٠/١٠/٢٠٠١ م. و

١٠/١٠/٢٠٠١ م. و

١٠/١٠/٢٠٠١ م. و



• ከጠቅላይ ሚኒስትር (103) ለጠቅላይ ሚኒስትር የሚሰጡ ደንብ

• ከጠቅላይ ሚኒስትር (134) ለጠቅላይ ሚኒስትር የሚሰጡ ደንብ

• ከጠቅላይ ሚኒስትር (101) ለጠቅላይ ሚኒስትር

• ከጠቅላይ ሚኒስትር (108) ለጠቅላይ ሚኒስትር የሚሰጡ ደንብ

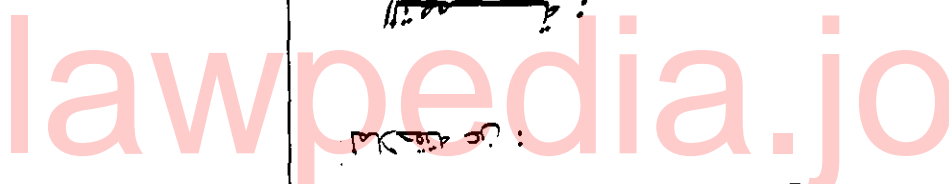
• ከጠቅላይ ሚኒስትር

• ከጠቅላይ ሚኒስትር (101) ለጠቅላይ ሚኒስትር የሚሰጡ ደንብ

• ከጠቅላይ ሚኒስትር

• ከጠቅላይ ሚኒስትር (101) ለጠቅላይ ሚኒስትር የሚሰጡ ደንብ

፡



፡

የሚሰጡ ደንብ ለጠቅላይ ሚኒስትር

የሚሰጡ ደንብ ለጠቅላይ ሚኒስትር

፡

፡

የሚሰጡ ደንብ ለጠቅላይ ሚኒስትር

የሚሰጡ ደንብ ለጠቅላይ ሚኒስትር





شماره :

شماره پرونده : ۸۸۱ / ۵۵۳۳۳۳۳۳ (۱)

شماره پرونده : ۵۵۳۳۳۳۳۳

تاریخ : ۱۳۹۳/۰۳/۰۳

موضوع : درخواست صدور حکم ابطال سند عادی شماره ۵۵۳۳۳۳۳۳ مورخه ۱۳۹۳/۰۳/۰۳

خواهان : آقایان ۱- ۲- ۳-

خوانده : آقایان ۱- ۲- ۳- ۴- ۵- ۶- ۷- ۸- ۹- ۱۰- ۱۱- ۱۲- ۱۳- ۱۴- ۱۵- ۱۶- ۱۷- ۱۸- ۱۹- ۲۰-

موضوع : درخواست صدور حکم ابطال سند عادی شماره ۵۵۳۳۳۳۳۳ مورخه ۱۳۹۳/۰۳/۰۳

خواهان : آقایان ۱- ۲- ۳- ۴- ۵- ۶- ۷- ۸- ۹- ۱۰- ۱۱- ۱۲- ۱۳- ۱۴- ۱۵- ۱۶- ۱۷- ۱۸- ۱۹- ۲۰- ۲۱- ۲۲- ۲۳- ۲۴- ۲۵- ۲۶- ۲۷- ۲۸- ۲۹- ۳۰- ۳۱- ۳۲- ۳۳- ۳۴- ۳۵- ۳۶- ۳۷- ۳۸- ۳۹- ۴۰- ۴۱- ۴۲- ۴۳- ۴۴- ۴۵- ۴۶- ۴۷- ۴۸- ۴۹- ۵۰- ۵۱- ۵۲- ۵۳- ۵۴- ۵۵- ۵۶- ۵۷- ۵۸- ۵۹- ۶۰- ۶۱- ۶۲- ۶۳- ۶۴- ۶۵- ۶۶- ۶۷- ۶۸- ۶۹- ۷۰- ۷۱- ۷۲- ۷۳- ۷۴- ۷۵- ۷۶- ۷۷- ۷۸- ۷۹- ۸۰- ۸۱- ۸۲- ۸۳- ۸۴- ۸۵- ۸۶- ۸۷- ۸۸- ۸۹- ۹۰- ۹۱- ۹۲- ۹۳- ۹۴- ۹۵- ۹۶- ۹۷- ۹۸- ۹۹- ۱۰۰-

خواهان : آقایان ۱- ۲- ۳-

خواهان : آقایان ۱- ۲- ۳- ۴- ۵- ۶- ۷- ۸- ۹- ۱۰- ۱۱- ۱۲- ۱۳- ۱۴- ۱۵- ۱۶- ۱۷- ۱۸- ۱۹- ۲۰- ۲۱- ۲۲- ۲۳- ۲۴- ۲۵- ۲۶- ۲۷- ۲۸- ۲۹- ۳۰- ۳۱- ۳۲- ۳۳- ۳۴- ۳۵- ۳۶- ۳۷- ۳۸- ۳۹- ۴۰- ۴۱- ۴۲- ۴۳- ۴۴- ۴۵- ۴۶- ۴۷- ۴۸- ۴۹- ۵۰- ۵۱- ۵۲- ۵۳- ۵۴- ۵۵- ۵۶- ۵۷- ۵۸- ۵۹- ۶۰- ۶۱- ۶۲- ۶۳- ۶۴- ۶۵- ۶۶- ۶۷- ۶۸- ۶۹- ۷۰- ۷۱- ۷۲- ۷۳- ۷۴- ۷۵- ۷۶- ۷۷- ۷۸- ۷۹- ۸۰- ۸۱- ۸۲- ۸۳- ۸۴- ۸۵- ۸۶- ۸۷- ۸۸- ۸۹- ۹۰- ۹۱- ۹۲- ۹۳- ۹۴- ۹۵- ۹۶- ۹۷- ۹۸- ۹۹- ۱۰۰-

شماره پرونده : ۵۵۳۳۳۳۳۳





۱- ۱۰۰۰/۹/۲۸  
 ۲- ۱۰۰۰/۹/۲۸  
 ۳- ۱۰۰۰/۹/۲۸  
 ۴- ۱۰۰۰/۹/۲۸  
 ۵- ۱۰۰۰/۹/۲۸  
 ۶- ۱۰۰۰/۹/۲۸  
 ۷- ۱۰۰۰/۹/۲۸  
 ۸- ۱۰۰۰/۹/۲۸  
 ۹- ۱۰۰۰/۹/۲۸  
 ۱۰- ۱۰۰۰/۹/۲۸

تاریخچه و سوابق:

۱- ۱۰۰۰/۹/۲۸

۲- ۱۰۰۰/۹/۲۸

۳- ۱۰۰۰/۹/۲۸

۴- ۱۰۰۰/۹/۲۸

۵- ۱۰۰۰/۹/۲۸

۶- ۱۰۰۰/۹/۲۸

۷- ۱۰۰۰/۹/۲۸

۸- ۱۰۰۰/۹/۲۸



العقوبة لتصبح الوضع بالاشغال الشاقة المؤقتة لمدة ثلاث عشرة سنة و عملاً بالمادة ٧٢ من قانون العقوبات تنفيذ العقوبة الاشد بحدته وهي الوضع بالاشغال الشاقة المؤقتة لمدة ثلاثة عشرة سنة و الرسوم .

ومن الرجوع الى المادة ١٠١ من قانون العقوبات الباحثة عن حالة التكرار نجد انها قد اشترطت ان يكون المتهم قد حكم عليه باحدى العقوبات الجنائية حكماً مبرماً ثم يرتكب اثناء مدة عقوبته او خلال عشر سنوات بعد ان قضاها او بعد سقوطها عنه جريمة تستلزم عقوبة الاشغال الشاقة المؤقتة او الاعتقال المؤقت حكم عليه مدة لا تتجاوز ضعف العقوبة التي تستلزمها جريمته الثانية على ان لا يتجاوز هذا التضعيف عشرين سنة .

وحيث ان محكمة الجنايات الكبرى قد اعتبرت المتهم مكرراً طبقاً للمادة ١٠١ من قانون العقوبات بالاستناد الى قرار محكمة الجنايات الكبرى رقم ٢٠٠٠/٢٣٩ تاريخ ٢٧/٤/٢٠٠٠ القاضي بتجريم المتهم بجناية هناك العرض طبقاً للمادة ١/٢٩٦ من قانون العقوبات وتجريمه بجناية السرقة طبقاً للمادة ٤٠٤ من ذات القانون الا انها لم تستثبت فيما اذا كان هذا الحكم قد اصبح مبرماً ان ليس هناك ما يثبت انه قد اكتسب الدرجة القطعية . وعليه يكون الطعن وارداً على الحكم المطعون فيه من حيث توافر حال التكرار من عدمها .

ب- وفي الرد على الطعن التمييزي المقدم من النائب العام لدى محكمة الجنايات الكبرى

نجد انه وفي ضوء ردنا على طعن المتهم من حيث توافر حالة التكرار من عدمه ان الرد على هذا الطعن المتعلق أيضاً بالطعون المتوجب انزالها في حق المتهم اصبح سابقاً لآوانه ولا مسوغ له .

~~Handwritten signature and date: ٤٠١/١١~~

المراسم

lawpedia.jo

~~Handwritten signatures and text on lines~~

المراسم

٢٠٠٩/٧/٢٢

Handwritten Arabic text in a column, likely a signature or official statement.